

الدولة القومية، الأمة والهويات في تحولات النظام الدولي

محمد جمال باروت *

شكّلت الدولة الوحدة الأساسية للنظام الدولي منذ أن رسّمته "معاهدة وستفاليا-1648" التي أنهت عصر الحروب الدينية الكبرى في أوروبا، وأقرت لأول مرة استقلال الدول الأوروبية الجديدة عن الإمبراطورية الجرمانية المقدسة على أساس "دين الناس على دين ملوكهم" (1)، تمثلت أهم خصائص هذا النظام المبكرة في أن وحدته الأساسية قامت على الدولة، وقد اقترن ذلك مع ترسيم مبدأ السيادة (Souverainete) الداخلية والخارجية، أو سيادة الدولة الداخلية في مجالها الحصري المعترف به، وتجاه غيرها، بوصف أن سيادة الدولة أصلية غير مشتقة من أية سلطة أخرى. وبات هذا المفهوم يحكم العلاقات بين الدول، مؤسساً نظام العلاقات الدولية، بوصفه نظام علاقات بين الدول القومية المستقلة ذات السيادة المطلقة في مجالاتها الحصرية، ومنتجاً مفهوم (القانون الدولي)، ولحقل جديد في القانون هو حقل (العلاقات الدولية).

كان هذا النظام منذ البداية ذا طبيعةٍ بينيةٍ؛ أي أنه يقوم ما بين الدول، وليس عبرها أو فوقها، كما هي حالة نظام الإمبراطورية الذي كان فيه الملوك مجرد أصحاب سلطات محليةٍ تابعين إلى السلطة المزدوجة للبابا- الإمبراطور وليسوا ملوكاً يجسدون السيادة كما تمّ مع هذا النظام، وابتداءً منه. وهذه هي دلالة (International)، وسيفسر ذلك نشوء وزارات الخارجية في الدول المشكلة لهذا النظام الذي أنشأته (معاهدة وستفاليا)، وتحول هذه الوزارات بما هي تجسيد لمبدأ وحدة الدولة وسيادتها المطلقة إلى ممثل السيادة، فوزير الخارجية كان في الواقع يتمتع بوظيفة أمين الدولة على حماية حقوقها السيادية التامة في مجالها، وتمثيلها لدى الدول الأخرى، بما هو كيان قومي مستقل وقائم بحد ذاته قانونياً، بوصفه دولة- أمة، أو دولة قومية. وبهذا المعنى كان النظام الجديد نظاماً دولياً يعمل بين الدول بموجب قواعد السيادة، ويحرس جيش قومي حدوده تجاه الدول الأخرى، ويتمتع فيه جهاز الملك بسلطةٍ مطلقةٍ بوصفها تجسيدا للسيادة.

كان نشوء نمط الدولة- الأمة في التاريخ الأوروبي عملية تاريخية طويلة ومعقدة، ولدتها سلسلة الحروب الدينية الضارية، وكان من أهمها حرب المائة عام وحروب السنوات العشر ما قبل إبرام معاهدات السيادة والاستقلال عن الإمبراطورية، وعن سلطة رأسها المزدوج الممثل بالبابا والإمبراطور الذي يعينه البابا، ويباركه ويسبغ عليه قداسته، وتركز طورها الأول ما قبل الثورة الفرنسية (1789) على قومية الكنائس "الإصلاحية"

المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية الجامعة، والاعتراف بتشكلها كدول مستقلة تحت سيادة ملوكها.

أولاً - منطق الدولة القومي: الدولة-الأمة

1- المنطق المركزي التوحيدي: الأمة والدولة:

يجب التمييز بين الأمة (خصائصها الاثنية الموحدة) والدولة، والمقصود هنا بالدولة هو الدولة المركزية الحديثة التي لا يمكن أن تكون إقليمية في نتائج سياساتها إن لم يكن في مقاصدها ابتداءً؛ ففي بداية القرن العاشر الميلادي في أوروبا كان " للفرنجة الغربيين ملك من غير أن تكون هناك فرنسا، وللفرنجة الشرقيين ملك من دون أن توجد ألمانيا، وللمبارديين بإيطاليا ملك، وليس من إيطاليا القديمة إلا الاسم والذكرى. ولم يكن ما يسمى حالياً بالدولة الفرنسية سوى عدد من الأقاليم ينهض بينها إقطاع اسمه جزيرة فرنسا وعاصمته باريس" (2)، ويعني ذلك بلغة شتراير أن الدولة "مبتكرة"، فلم يكن لها علاقة بـ "Polis" مع أن الأخير كان دولة (3)، ويراد بذلك أن نموذج الدولة الحديثة المستقلة كان حديثاً، ولم يكن مشتقاً من أي مثال من المثل القديمة.

تمثل المنطق الأساسي للدول الجديدة المستقلة عن الإمبراطورية بمنطقه المركزي التوحيدي لمجاله البشري والجغرافي والسياسي لغوياً ودينياً، وأنتج ذلك تشكيل كليات كيانية جديدة متجانسة ومندمجة هي كليات الأمة، ويكون فيها المواطن من " رعايا" الملك أو الدولة وليس من رعايا الإمبراطور. إن الدولة تقوم بعملية "فرنسة" و " بلغرة" و " رومنة" و " تترك" مجالها البشري في حالات الدول الفرنسية والبلغارية والرومانية والتركية وغيرها، وهو ماتمّ تتمطيه في نموذج الدولة- الأمة (Etat-Nation) ، الذي تتكرر فيه الأمة في الدولة، كما تتكرر الدولة في الأمة، في نموذج الأمة- الدولة الذي تشير علاقة الترادف الضروري بين طرفيه إلى علاقة الاندماج العضوية. والواقع إن سلسلة الحروب الأوروبية الدينية الضارية ما قبل نشوء النظام (الوستفالي) للعلاقات الدولية كانت قد عززت - بنتيجة منطق الحرب وعمليات التحشيد والتعبئة - المنطق المركزي بشكل مسبق في أحشاء الوحدات الإمبراطورية المتفككة، والمتركة في وقت واحد بفعل الحروب الدينية، وتولت عملية تطهير مجالها بأكبر قدر ممكن من الديني- المذهبي الآخر، وعززت بالتالي بشكل مسبق المنطق التجانسي أو الإدماجي للهوية في إطار قومية الكنائس المنشقة.

2- مشكلة "الأقليات" في وحدات النظام الدولي الوليد:

اقتترنت عملية الإدماج اللغوي والديني والسياسي للمجال البشري الجديد اقتترانا ضرورياً بنشوء مشكلة الأقليات، التي لم يتمكن من إفنائها أو طردها بصورة كلية، ومنح الملوك مجسود قاعدة السيادة الحق السيادي في أن يجانسوا رعاياهم مع كنيسة الملك أو الدولة، في ضوء مبدأ " دين الناس على دين ملوكهم". أطلق هذا المبدأ ما يسمى في أدبيات القانون الدستوري بـ " السيادة الداخلية"، وبذلك يمكن القول: إن مفهوم "الأقليات" هو وليد

تلقائي" لنشوء الدولة القومية التي تضع كل من ليس قابلاً للاندماج بين خيارين: إما الاندماج في الكلية القومية الجديدة، أو الإقصاء عنها، وإرغامه على التحول إلى أقلية مهمشة خاضعة لعملية التمييز، وشكل ذلك أحد مراحل تشكل المسألة اليهودية في أوروبا، وهي مسألة أوروبية بامتياز نتجت عن مقاومة اليهود لعملية الإدماج الجديدة.

وفي سياق عملية إعادة هيكلة النظام الإمبراطوري على أساس دول قومية مستقلة ذات سيادة مطلقة تقوم هذه "الأقليات" بدورها، وخلقت مشكلة الأقليات في كل دولة من هذه الدول، كما خلقت عملية (التقوُّم) بدورها مع الزمن تطلع الدولة القومية إلى أن تمتد حدودها إلى حيث يقطن "أبناءؤها" في الدول الأخرى، وبهذا الشكل خلق نظام السيادة مشكلة الأقليات التي لم يعرفها الاجتماع الإمبراطوري، ففي الاجتماع الإمبراطوري الكلاسيكي التعددي ما كانت الأقلية قط مفهوماً أو مصطلحاً قط بالمعنى الذي صيغ فيه لاحقاً، وحين تمّ الحديث لاحقاً عن "الأقليات" الدينية و"الجنسية" أو "القومية" في الإمبراطوريات، فإنه صيغ بموجب آليات التغذية الراجعة لحالات وظواهر تمّ تمييزها لاحقاً، أو بواسطة مفهوم الدولة القومية الحديثة التجانسي.

ومن دون الاستغراق في فحص إشكالية مَنْ الذي خلق الآخر؟ هل الأمة هي التي خلقت الدولة؟ أم الدولة هي التي خلقت الأمة؟، فإنه يمكن القول: إن الخصائص الإثنية للأمة التي تتسم باستقرارها وبعُمق المدة التاريخية لاستقرارها بحكم الاجتماع، وفي مقدمة ذلك اللغة والتاريخ والدين والعادات. سيمكن هنا التمييز بين الأمة والقومية، ولن تكون القومية سوى المتخيل الذهني والروحي المتماusk الذي تبنيه الجماعة القومية عن مفهومها لنفسها كأمة مستقلة. إن الخصائص الإثنية للأمة أقدم من خصائص القومية بمعناها الحديث، وهي خصائص ثقافية بالمعنى الأنثروبولوجي للثقافة؛ بينما الخصائص القومية هي خصائص أيديولوجية وتعبوية حول المتخيل الذي تبنى فيه الأمة وحدة ووعيها بهويتها المتماسكة واندماجها "الطبيعي".

قامت عملية التوحيد المركزية للمجال البشري للدولة على توحيد ودمجه لغوياً ودينياً وثقافياً، واقتصادياً عبر ولادة السوق وانتشار السكك الحديدية، وربط الأطراف بالمراكز، والأرياف بالمدن، ومؤسسياً بتكون جهاز بيروقراطي عسكري ومدني موحد في مجالات العدالة والمكاييل والأوزان والعملية والجيش والبوليس والأعياد، ومركزة ولاء المواطنين أو "الرعايا" حول الدولة أو رمزها السيادي الممثل بالملك، وخضوع الكنيسة للملك "القومي"، وليس لسلطة البابا الروماني، فيما يمكن وصفه بـ"قومية" الكنائس المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية، في حين كانت كافة هذه المجالات تتميز في النظام الإمبراطوري بالخضوع للتعددية والتنوع والاعتباط والأعراف والاستقلالات المحلية. ولذلك كانت السلطة الإمبراطورية تبدو سلطات اعتبارية مقابل عقلانية وتنظيم وتوحيد الدولة (4)، وينطبق ذلك على الإمبراطورية العربية الإسلامية وامتدادها التاريخي الإمبراطورية العثمانية قبل مرحلة التنظيمات العثمانية (بدأت في العام 1839)، كما ينطبق بالدرجة نفسها على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة في الغرب؛ بل هناك كثير من

وجوه الشبه بين ثنائية البابا والإمبراطور في الإمبراطورية الغربية مع ثنائية الخليفة والسلطان أو أمير الأمراء في العهد العباسي الثاني. بل وهناك تشابه في مصائر بعض الباباوات المنكوبة مع بعض الخلفاء، فلم تكن عملية سمل العيون خاصة ببعض الخلفاء العباسيين؛ بل وتعرض لها بعض الباباوات، لأهم من ذلك أن منطلق كل من الإمبراطوريتين كان واحداً، وهو منطلق الاجتماع الإمبراطوري التعددي بنيوياً.

3- الأمة والقومية: الخصائص الإثنية والإيديولوجيا القومية:

الإمبراطورية اجتماع تعدد " مشتت " على مستوى الأديان والمذاهب واللغات والأعراف والجماعات؛ بينما الدولة اجتماع مركزي " متماسك " موحد، فبينما يعمل منطلق الإمبراطورية بواسطة التعدد فإن منطلق الدولة يعمل بواسطة الوحدة (5) ولذلك كان منطلق عملية التوحيد الذي قامت به الدول الوليدة الجديدة لمجالها منطلقاً قومياً بامتياز. إن عملية توحيد المجال " السيادة " هي نفسها عملية " قومنته " حول الكلية الاجتماعية التاريخية التي تمثلها الدولة. ولا تفعل القومية- بوصفها متخيلاً- سوى إضفاء التماسك على وعي الأمة بوحدتها وتجانسها وتماسكها وبدئية وحدتها ومصيرها الواحد، ويتسم هذا المتخيل بالضرورة في كافة إيديولوجيات القوميات الكلاسيكية بتأسيس وحدة أصل الأمة، وتحويله إلى بدئية " طبيعية " مسلم " بها في معرفة الأمة لهويتها القومية؛ أي لوحدها وتحقيق التلاحم في مرحلة الدول- الأمم. وهذا ما حله بشكل منهجي المفكر الفلطيني عزمي بشارة على متسوى العلاقة بين المتخيل القومي وبين نشوء الدول لقومية في مراحلها الأولى، ولذلك فكل أمة أصل أسطوري مؤسس، والمقصود بأسطوري هو رفع عناصر موضوعية قائمة أو تمت إلى مرتبة أصل مطلق، وإعادة صياغتها بما يتسق مع الفهم الجديد لأهمية هذه الأمة ودورها ورسالتها، فليست هناك أمة ليس لها متخيل عن " عبقريتها " الخاصة في التاريخ.

في مرحلة تحول الأمم إلى دول تضطلع القومية بدور الإيديولوجيا اللاحمة والمحرضة، ويتولى نظام التعليم تكريس ذلك بـ " حقائق " مسلم بها من قبل الجماعة عن هويتها، عبر عملية التكوين الثقافي والفكري لهذه القومية، والجديد أن هذه الهوية قد باتت تبنى بمفاهيم الدولة- الأمة أو بالمفاهيم القومية الحديثة، وفي هذا السياق يكتسب أصل الأمة وتطورها إهاباً علمياً، ويولد مفهوم " الأدب القومي " من خلال تطور وتطوير اللغات القومية الأوروبية المستقلة عن اللاتينية.

4- الثورة الفرنسية وقلب مفهوم تجسيد السيادة: الجمهورية والرسالية:

مافعلته الثورة الفرنسية من تغيير جوهري في مبدأ السيادة الذي أرساه النظام الدولي (الوستفالي) بين الدول الأوروبية المستقلة عن الإمبراطورية هو قلب تجسيد السيادة في الملك إلى تجسيدها بالأمة عبر ممثلها في " الجمعية الوطنية "، ومع هذه الثورة أخذ نموذج الدولة- الأمة يتبلور حول مفهوم الدولة القومية الديموقراطية العلمانية، ولما كانت

فرنسا كاثوليكية، فإن عملية العلمنة فيها للاستقلال عن سلطة البابا المرجعية الكاثوليكية كانت الأشد راديكالية؛ بينما لم تواجه الدول التي نشأت في العالم البروتستانتية هذه الراديكالية، ولهذا كان الصراع بين (العلمانيين) المرتكزين هنا مرجعياً على القيم (الجمهورية) وبين (الإكليركيين) في فرنسا هو الصراع الأكثر ضراوة، والأكثر استمراراً، إلى درجة أنه استمر حتى منتصف الثلاثينيات في القرن التاسع عشر في مرحلة الجمهورية الفرنسية الثالثة.

في طور الأول من الثورة كانت العلمانية تعني إخضاع الكهنة الكاثوليك إلى سلطة الدولة الفرنسية، ولذا جرى في البداية التمييز بين (الكهنة الدستوريين) والكهنة (غير الدستوريين)، وليس التدخل بالضرورة في البنية العقدية للكاثوليكية الفرنسية. لكن فكر أو بالأحرى روحية الأنوار أذكت العلمانية بمضامين أكثر جذرية من حدودها في الدول البروتستانتية، وهي مضامين القيم الجمهورية التي تتبثق عنها سلسلة كاملة من المفاهيم، ويأتي في مقدمتها مفهوم المواطنة، وحقوقه الأساسية، ولأن الثورة ضربت الروابط "الفيودالية" (الإقطاعية حرفياً)، وقضت على استقلاليتها المحلية، وحاربت اللهجات المحلية في إطار تكريس اللغة القومية للجزيرة الباريسية قومياً على مستوى المجال السيادي الفرنسي، فإن الدولة الفرنسية المنبثقة عن الثورة كانت النموذج الأتم في عملية الإدماج القومي حول الكلية القومية، ليشكل النموذج الفرنسي للدولة-الأمة أساس التتميط النظري للدولة-الأمة (6).

اقتربت عملية التكامل الاجتماعي أو عملية بناء الدولة-الأمة حول نموذج الدولة-الأمة الذي تشكل فيه الأمة مرجع نفسها (الجمهورية) عبر مجلسها الممثل لها، مع تبلور رسالية الدول القومية الحديثة تجاه العالم؛ أي تجاه مايقع خارجها. كانت أفكار الأنوار الفرنسية بدرجة أساسية قد زرعت هذه الرسالة الكونية لقيمها، وما مثلته الثورة الفرنسية هو مأسسة هذه الأفكار في بنية الدولة-الأمة الفرنسية من جهة، وجعل الدولة-الأمة الفرنسية حاملاً لرسالة الأنوار الكونية تجاه العالم بأسره. وبالنتيجة تشكل على أنقاض تقويض الإمبراطورية الغربية، وتقليص مجالاتها السيادية مايمكن تسميته بلغة جورج قرم بـ "نمط الدول القومية الإمبراطورية" (7) الرسالية، والمؤسسة على قاعدة مرجعية تاريخانية تعطي الأمة دوراً رسالياً كونياً، ويكمن مفهوم الاستعمار الحديث في قلب هذا النمط القومي الإمبراطوري التاريخاني الذي سيأخذ شكل تدافع وتنافسٍ ضارٍ حول استعمار العالم بين القوى القومية الإمبراطورية الناهضة والمأسسة في دول قومية مركزية، في سياق نشأة السوق العالمية وبالأحرى الدولية مع مطلع القرن التاسع عشر. وسيطور ذلك في قلب النظام الدولي (الوستقالي) صراعاً جديداً بين الدول القومية الإمبراطورية الأوروبية من جهة أولى، وبين الدول الجمهورية والملكيات ذات الادعاءات الرسولية الكنسية من جهة ثانية، وبين مجمل الدول الأوروبية والإمبراطورية الإسلامية الممثلة بدرجة رئيسية بالإمبراطورية العثمانية من جهة ثالثة.

أنتجت عملية تحول الدولة المركزية التي قام النظام الدولي (الوستفالي) على أساسها إلى نمط الدولة القومية الإمبراطورية المتطلعة لنشر رسالتها (التاريخانية) التمديدية الكونية خارج مجالها السيادي، والقيام بعملية الاستعمار حالة تزام استعماري، في مرحلة نشوء السوق الدولية، لم يكن ممكناً للنظام الدولي أن يحلّه من دون مفهوم (توازن القوى) الأوروبي الذي سينتج منظومة من المعاهدات والاتفاقيات والدولية ستشكل بموجب طبيعتها التعاهدية أساس مفهوم القوانين الدولية.

كان التزام الاستعماري حول ممتلكات الدولة العثمانية - ولاسيما ممتلكاتها الأوروبية في شبه جزيرة البلقان - هو الأشد، وفي عملية التزام هذه نشأت سلسلة من النزاعات والتنازعات والحروب بين الدول القومية الإمبراطورية أو الإمبراطوريات التي باتت تعيد هيكلتها نفسها على أساس يستوحي مركزية الدولة - الأمة لكن في اجتماع معقد إثنياً. كانت هذه هي حالة إمبراطورية آل هابسبورغ في ألمانيا، وإمبراطورية آل رومانوف في روسيا، وفي القرن التاسع عشر حين اشتدت وتيرة الصراع العثماني - الروسي، وتفجرت في (حرب القرم) في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر ما كان ممكناً للدولة العثمانية أن تستمر على قيد الحياة، لولا التنافس الأوروبي بين الدول القومية الإمبراطورية عليها، مما ساعد تأجيل مصيرها عبر إدخالها في آلية النظام الدولي الجديدة، وهي آلية (توازن القوى).

كانت الدولة العثمانية بموجب انضمامها إلى (ميزان القوى) قد غدت بسبب ضعفها - وضراوة الصراع على اقتسامها، وقوة الجامعة السلافية (الروسية) في ضم العالم الأورثوذكسي العثماني إليها - عضواً "كامل الحقوق" في نظام التوازن، غير أنه كان العضو الأضعف، وفق ذلك موضوع الصراع وسبب التوازن الذي كان يعني تهيئة سلسلة من الحروب لفرض التغيير في أوزان قوى التوازن الدولي، وتعزيز عملية ربط الدولة العثمانية بالسوق الدولية الجديدة، عبر تحويلها إلى ملحق زراعي أو منتج للمواد الخام أو مستقبل للرساميل، وإعادة هيكلة مسألة الأقليات فيها على أساس قومي أو مقوم يفكر بهويته تحت وطأة نموذج الدولة القومية. وفي هذه المرحلة تبنت الدولة العثمانية "التنظيمات" بهدف تعزيز قوتها ووحدتها واستقلالها تجاه الدول القومية الإمبراطورية، وكانت عملية التنظيمات تحمل مضامين التوحيد القانوني الحديث ومركزية الدولة في علاقتها مع ولاياتها، وإيجاد هوية أو جنسية جديدة هي "العثمانية" لكن في اجتماع إمبراطوري معقد إثنياً، دبت فيه أفكار القوميات وحركاتها، وإعادة تأصيل اللغات القومية وإحيائها بوصفها تأصيلاً للأمة، هكذا تضافرت الأمة - اللغة مع الأمة - العرق، وبات النظر إلى نقاوة اللغة دليلاً على نقاوة العرق. وعززت الاثنولوجيا وعلوم اللغة البسيكولوجية القومية في القرن التاسع عشر هذه التضافرات في وعي النخب بما فيها النخب العثمانية المركزية التي "تقومنت" أفكارها في هذا المجال أو "تتركت" في عالم عثماني إمبراطوري معقد قومياً وإثنياً.

ثانياً - تعميم نظام الدول القومية في تحولات النظام الدولي:

1- محاولة الانتقال من النظام الوستفالي إلى نظام "العصبة":

في مستوى مفهوم الدولة ذات السيادة أو الدولة القومية التي تشكل الوحدة الأساسية للنظام الدولي، مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية عملية انتصار للدول القومية الإمبرطورية على الإمبراطوريات المتقومة، التي اضطرت في القرن التاسع عشر لاستعارة نموذج الدولة-الأمة المركزي. لقد تمخضت نهاية الحرب عن دمار ثلاث إمبراطوريات هي إمبراطوريات آل رومانوف في روسيا، وآل هابسبورغ في ألمانيا، وآل عثمان في الدولة العثمانية. وكانت جميع هذه الإمبراطوريات (المتقومة) والتي دبت فيها حركات القوميات، وبشكل خاص الدولة العثمانية تجسيدات لادعاءات رسولية كونية باسم الكنيسة أو الخلافة الإسلامية، لعبت دور اللاحم البنيوي لها.

لذلك كان العالم الذي ولد بعيد الحرب من ناحية الجوهر هو عالم انتصار الدول القومية الإمبراطورية على الإمبراطوريات المتقومة، وتحويل شعوب الإمبراطوريات المنهارة إلى دول قومية مستقلة وذات سيادة. وكان التميز الوحيد هو قيام الثورة البلشفية (1917) التي ورثت القيصرية؛ لكنها اضطرت قانونياً إلى إعادة هيكلتها في جمهوريات مستقلة أو جمهوريات حكم ذاتي انضمت "طوعياً" إلى الاتحاد السوفياتي وريث إمبراطورية آل رومانوف المنهارة، ويعني ذلك أن اتجاه النظام الدولي كان هو اتجاه تعميم إعادة هيكلة العالم بأسره على أساس دول قومية مستقلة ذات سيادة، تنضم إلى النظام المؤسسي الدولي الجديد الذي حمل اسم "عصبة الأمم".

2- " اللعبة الكبرى ": من " وستفاليا الشرقية " إلى نظام ثنائي القطبية:

اصطدمت عملية إعادة الهيكلة هذه التي تصدى لها ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عشية انعقاد (مؤتمر السلام) بباريس (1919-1920) بالاتفاقيات السرية بين الدول القومية الإمبراطورية لتقاسم العالم. في (اتفاقية سيفر - 1920)، جرى تقسيم العالم، وتحويله إلى عالم تقوم وحدته الأساسية على الدولة-الأمة؛ لكن وفق نظام (الانتداب) نصف الاستعماري الذي يجب أن ينتهي بقيام دول قومية مستقلة تغدو عضواً في "العصبة"، أو وفق نظام الحماية، أو الاستقلال التام، أو الوعد بالاستقلال (الأكراد وأرمينيا العثمانية في اتفاقية سيفر)، والتي حطمها مصطفى كمال، وتحولت إلى اتفاقية (لوزان - 1923).

كان التطور من عملية (سيفر) إلى عملية (لوزان) نتاج قرقرعات الحروب والمنافسات الضارية والتسويات وليس نتاج القوانين والاتفاقات؛ ولكن عملية (لوزان) في نتائجها شكلت حادثاً تاريخياً جديداً يقع لأول مرة في جنوب المتوسط، فلقد أنهت الدولة العثمانية قانونياً، ووضعت الحدود الإقليمية للدول الجديدة، وشكلت نوعاً من اتفاقية " وستفاليا " الشرقية. ومثلت عملية اكتساب عضوية "العصبة" معيار الاستقلال، كما شكلت "العصبة" جهازاً تحكيمياً فعالاً لمحاولة فض النزاعات حول حدود الدول الجديدة؛ لكن النظام الدولي (الوستفالي) المتطور هنا إلى نظام (العصبة) قد غدا محكوماً ليس بأخلاقية دولية جديدة سوى على مستوى الشكل؛ بل بما أطلق عليه ويلسون نفسه إبان (مؤتمر

السلام) بـ" اللعبة الكبرى" بين الدول القومية الإمبراطورية، وليست هذه اللعبة سوى تسويات (ميزان القوى) السرية خارج مبادئ العصبية الجديدة التي جرى التطلع لأن تكون دليل انبثاق نظام دولي جديد.

في سياق " اللعبة الكبرى" ستشرعن " العصبية" اتفاقية وستفاليا الشرقية الناتجة عن الإجهاز على الدولة العثمانية، وتصفيته كملكات للسلطان العثماني إلى دول مستقلة أو واقعة تحت نظام الانتداب أو الحماية، وبالتالي " حل" ماكان يطلق عليه اسم " المسألة الشرقية"؛ لكن " العصبية" ستتحول إلى جهاز تحت رحمة القوى القومية الإمبراطورية، وستتحطم تحت وطأة عودة المارد القومي الإمبراطوري الجديد ألمانيا، وسيخوض العالم حرباً عالمية ضارية ثانية سيتم إبانها وضع "ميثاق الأطلنطي"، وهو ميثاق لإعادة هيكلة النظام الدولي بعد الحرب على أساس جديد، وسينعقد مؤتمر سان فرانسيسكو (1945-1946) الذي ستبثق عنه " منظمة الأمم المتحدة" ليتأسس نظام دولي ثنائي القطبية، لكن سيتم في إطاره تصفية الاستعمار الكلاسيكي، وتخلق دول قومية مستقلة جديدة، وبذلك تكرست الدولة كوحدة للنظام الدولي، وعمت العالم ككل، وستتشكل نظم إقليمية متعددة في إطار النظام الدولي للجديد للدول- الأمم المتحدة في منظماتها الجديدة، مثل جامعة الدول العربية التي ظلت فاعليتها التكاملية بطيئة ومعرقة بمنطق الدول القومية الجديدة ذات السيادة " المقومنة"، والنواة التي ستتطور لاحقاً إلى (الاتحاد الأوروبي) الذي مثل أحد أخطر التغيرات الجيو-بوليتيكية في العالم.

ثالثاً- من النظام الدولي "الوستفالي" إلى ما بعده: مصير الدولة القومية:

1- الحرب كشرط لولادة نظام دولي أو تطوره:

في كل حالات نشأة النظام الدولي وتطوره سنلاحظ ولا بد الاقتران الضروري بين هذا النظام ونشوب الحرب العالمية أو القارية، أو ذات الطابع العالمي من ناحية وزن القوى المشاركة أو من حيث تأثيرها على العالم ككل. هكذا تولد النظام الدولي "الوستفالي" الأول عن حروب المئة عام والعشرة أعوام الأوروبية، كما تولد نظام "العصبية" وكذلك نظام "الأمم المتحدة" لاحقاً عقب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية على التوالي، وفي مرحلة الأمم المتحدة أو سيادة النظام الدولي ثنائي القطبية سيطرت الحرب الباردة، وانتشرت ساحاتها على مستوى عالمي، وبات كل عضو في النظام الدولي طرفاً مباشراً أو حياً إيجابياً أو سلبياً في أحد قطبيها.

خلال الحرب الباردة ساد النموذج التدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجالها البشري السيادي، في إطار تطور السوق الدولية، وتعزز تشابكاتها. كان (النموذج الكينزي) في مرحلة الرفاه العظيم الأوروبية بعد عملية بناء أوروبا ونهوضها، وكان يتطلب على مستوى وظائف الدولة السيادية تعزيز سلطات سيادتها الداخلية؛ بينما كانت نسخته (التوتاليتارية) أو التدخلية التامة قد غدت متمثلة بالشيوعية بعد دمار النازية والفاشية بوصفهما مشروعين للهندسة الكلية الاجتماعية القومية

الإمبراطورية، أما العالم الثالث الذي دخل كلاعبٍ جديدٍ بين " الجبارين " المنقسمين حول أوروبا كما حول العالم فقد اختار إما " نهج التوجه إلى الداخل " مع ارتباط أقل بالنظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية في ضوء تأثير نماذج التنمية اليسارية، أو " التوجه إلى الخارج " مع ارتباط أقوى بهذا النظام الاقتصادي وفق النظام (الكينزي).

في الثمانينيات كانت الكينزية قد وصلت إلى نهايتها، وبرزت عملية ارتفاع وتائر التحول إلى الليبرالية الجديدة، وانتصارها كمنظومة متكاملة لعملية عولمة العالم، طرداً مع نهاية النظام الثنائي القطبية بنهاية الحرب الباردة، وانهيار المنظومة السوفياتية الأوروبية والعالم ثالثة، وبرزت عملية إعادة هيكلة العلاقات الدولية بما ينسجم مع عملية التعمول الجديدة، وشكلت منطقتا البلقان والشرق الأوسط حقلي العمليات الحربية الأساسية لإعادة هيكلة النظام الدولي في نظام عالمي جديد، هكذا بدأت عملية إعادة الهيكلة مرة أخرى من خلال حرب ذات طابع عالمي سميت أطرافها بالنسبة إلى حرب العراق بـ " التحالف الدولي " .

3- من النظام الدولي إلى النظام العالمي:

لقد طرحت عملية العولمة بماهي مرحلة جديدة في التاريخ البشري يطلق عليها البعض اسم مرحلة ما بعد الحداثة تمييزاً لها عن الحقب التي سبقتها أسئلة التحول من النظام الدولي " الوستقالي " التقليدي إلى نظام جديد أطلق عليه في ذروة النشوة الليبرالية الجديدة بولادة عالم معولم أكثر تشابكاً واندماجاً من أي وقت مضى في التاريخ البشري اسم " النظام العالمي الجديد ". كان هذا المفهوم معيارياً مرتكزاً على القدرات الكونية الاقتصادية والمالية والتقنية والإعلامية الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية في عملية عولمة العالم بما ينسجم مع عالم إمبراطوري جديد، ولذا سمح في حدود معياريته الرغبوية باستكشاف مؤشرات وآفاق التحول من النظام الدولي (Systeme International) إلى نظام عالمي (Systeme Mondial)، والمعيارية الرغبوية هنا ليست سوى برامج الدول العظمى المسيطرة على قيادة العولمة، أو بالأحرى عولمة العالم.

إذا كان النظام الدولي نظاماً بينياً يعمل بين الدول، وهذا مايعنيه بالضبط مفهوم (International) الذي تتوسط فيه الدولة- الأمة العلاقات الدولية، وتشكل فيه هذه الدولة الوحدة الأساسية التي يقوم عليها، فإن الوحدة الأساسية للنظام العالمي هي الوحدات المؤسسية الجيو- بوليتيكية- الاقتصادية مافوق القومية المندمجة أو المعولمة. كانت نهاية الحرب الباردة قد كشفت أن عملية العولمة كانت جارية إبانها؛ حيث شكلت الشركات العابرة للقوميات أو للجنسيات محرك سيرها؛ لكن بعد نهاية هذه الحرب تسارعت وتيرة الاندماج والتشابكات الإقليمية والدولية، وباتت جميع دول العالم باستثناء دولة واحدة أو دولتين متشابكة بهذه العملية بشكل مباشر أو عبر اندماجات إقليمية أو ثنائية، في طريقة اندماج شبهتها بعض المفاهيم الجديدة بـ "سباغيتي" عالمي، فنتبع كافة الدول برامج التحرير الاقتصادي التي تزيد من وتيرة اندماجها في الاقتصاد - العالمي أو الاقتصاد -

العالم الذي باتت فيه عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تتم على صعيد عالمين وتتنمط فيه الأذواق وأنماط السلوك، وتندمج فيه الشركات ورؤوس الأموال مافوق القومية أو المتعددة القوميات بشكل ليس له نظير في السابق حتى في أيام الشركات عابرة الجنسيات ما قبل نهاية الحرب الباردة، فهذه الشركات كانت تصطدم بسلطات الدول القومية، وبآثار الاستقطاب في الحرب الباردة، أما بعد نهاية الحرب فلم تعد هذه العوائق قائمة؛ بل ساد الطلب عليها، وتسابقت الدول على تكييف منظوماتها القانونية للتكيف معها، واستبطنها في كل قوانين وطنية، هي في حقيقتها استبطن لعملية العولمة، وتكيف معها باسم السلطات الوطنية. فنحن نمر الآن بالأحرى في مرحلة تخلق "إمبريالية عليا"، إذا ما جاز أن نعيد هذا المفهوم- المصطلح إلى مجاله العلمي في العلوم الاجتماعية، وأما تعددية أقطابها أو السلام مابين أقطابها فهو صورتها المتفائلة لما يجب أن يسير عليه العالم.

ماذا يعني ذلك على مستوى إشكالية العلاقة بين الدولة القومية ومؤشرات النظام الجديد الذي تفرزه عملية العولمة بقدر ماتدفع القوى القائمة للعولمة به، وتحاول إعادة هيكلة نظام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية على أساسه؟ إنه يعني بشكل متيقن منه- أي بات ممكناً تتميطه- أن العلاقة بين الداخل (الخاضع للسيادة الداخلية المطلقة للدولة) وبين الخارج (الخاضع لسيادة الدولة الخارجية في علاقات النظام الدولي) قد تبدلت بصورة جذرية، فلقد غدا الخارج داخلياً هنا، ولم يعد الخارج يمر من خلال قنوات الدولة هرمياً؛ بل بات يخترقها شبكياً، وإن لم يتم الاتفاق تعاهدياً، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات التنمية الإقليمية والدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية المختلفة للبيئة والمرأة والتنمية، والشركات العابرة للجنسيات وصنادير رأس المال، تتولى عملية تعزيز الروابط الشبكية الأفقية في العالم، وسيرورة هذه العملية قائمة ومستمرة، وتفرز لأول مرة عمليات تتم على مستوى العالم، ويتم عكسها في بلد معين تتكيف سلطات الدولة الوطنية معه.

لقد وضعت عملية عولمة العالم بشكل لم يسبق له نظير في تاريخه الدولة- الأمة في إطار متقدم، وباتت هذه العملية تفرض على جميع الدول استبطنها، وأخذت منظومة جديدة من المفاهيم تتخلق وتتبلور مثل حق التدخل الإنساني، وغيرها من مفاهيم أخرى. وإذا كان المحافظون الجدد قد لعبوا دوراً في تسليح عمليات العولمة بالحرب والصواريخ، فإنها عملية موضوعية تتجاوزهم، والتغير الذي يمكن أن يحدث هو مجرد تغير يزداد فيه الاعتماد على "القوى الناعمة" أكثر من الاعتماد على القوى "الخشنة". وفي الآفاق "المتفائلة" لهذه العملية المحتملة تزداد في منظورها مؤشرات تحول الدول القومية مستقبلياً، أو الدول- الأمم التي تآكلت سلطاتها، أو سيادتها الداخلية والخارجية إما إلى نوع من دول "محلية"، أو إلى نوع من تحول من الدولة- الأمة إلى دولة جميع المواطنين، ثم إلى دولة جميع المقيمين على أراضيها، لاشك أن هذا السيناريو المتفائل المعياري يقبله سيناريو الاتجاهات الراهنة المعيق وهو تعزز النزعات اليمينية حتى داخل

الاتحادات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي، وهذه اليمينية تتم على مستوى الهويات أكثر مما تتم على مستوى المضامين الاقتصادية لعملية العولمة؛ بل وعلى العكس فإن هناك اقتراناً بين النزعات اليمينية وبين الاتجاهات الليبرالية الجديدة.

لا يعني ذلك أن الدولة-الأمة زالت أو بقيت مجرد اسم بقدر ما يعني أن وظائفها السيادية التاريخية المرتبطة بالمفهوم الوستفالي الكلاسيكي للسيادة قد تبدلت، وأخذت تتطور في فضاء جديد ضعفت فيه قدراتها على التحكم باسم حقوق السيادة الداخلية أو حقوق السيادة الخارجية، وهي لن تزول في أي شكل من أشكال الاندماج؛ لكن ستتولى الاتفاقيات وعمل وكالات التنمية ورأس المال وزخم عولمة القوانين العالمية تكييفها مع عولمة مجالها "الوطني". وفي عملية التغيير هذه تتبثق آليات التوحيد والاندماج بقدر ما تندمج آليات التبعثر والتجزؤ في حالات إخفاق الدولة في العالم الثالث، أو تخلق الهويات الجزئية والاثنية المهمشة وانتعاشها وصعودها، وكأننا بالفعل أمام حضور جديد لقولة تولستوي في شروط جديدة هي شروط عولمة العالم، وهي القولة التي أطلقها على مشارف القرن العشرين: "هذا زمن ينهار فيه كل شيء ويبدأ بالتشكل من جديد".

الحواشي:

(* باحث من سورية.

1) قارنم سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1981، ص1، ص43.

2) هـ. أزل فيشر، تاريخ أوروبا، العصور الوسطى، ترجمة محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني، ج1، دار المعارف بمصر، ط6، دون تاريخ، ص127-138.

3) جوزيف شتراير، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، بيروت، ط2، بيروت، 1982، ص14.

4) Jean-Marie Domenach, Approche de la modernité, Ecole Polytechnique, Ellipse, Paris, 1986, p19.

5) قارن بن نموذجي الإمبرطورية والدولة عند عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط2، ص72-73.

6) برتران دو جوفينيل، بدايات الدولة الحديثة، تاريخ الأفكار السياسية في القرن التاسع عشر، ترجمة مصطفى صالح، وزارة الثقافة، دمشق، ص6-7.

7) جورج قرم، أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبنة، تاريخ حداثه غير منجزة، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1990، ص9-11.

